مشروعية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في ضوء قواعد القانون الدولي

The Legality of the Russian Military Intervention in Ukraine in Light of the Rules of International Law

إعداد

الباحث / فريد شوقي على العربي

باحث دكتوراه بكلية الحقوق – جامعة دمياط

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد التاسع يناير–2024

مُقدمة:

تُعد سيادة الدول أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الدول الحديثة؛ وهي أحد المبادئ التي أكد عليها في ميثاق الأمم المتحدة، واحترام السيادة يعني بالمقابل احتراماً للشأن الداخلي وعدم التدخل في الشئون الخاصة بالدول، كما يُعتبر التدخل الدولي مفهوم مُعاكس لمبدأ احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل، والتدخل في الشئون الداخلية هو أمر مُحرم ولا يجوز التعامل به في العلاقات الدولية، ولقد نص عليه القانون الدولي من خلال المواثيق الدولية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة بإعتباره الشرعية الدولية الأساسية، حيث نصت المادة الثانية في فقرتها السابعة من الميثاق على عدم التدخل تحت أي ذريعة مهما كانت.[١]

ويُعتبر التدخل العسكري أحد أبرز أسباب التدخل وأكثرها جدلاً، حيث نصت المادة ٢ / ٤ من ميثاق الأمم المتحدة على عدم استخدام القوة[٢]، وهي بمثابة السند القانوني لتحريم التدخل

(١) راجع المادة (٢) فقرة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة.
(٢) راجع المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

العسكري، إلا أن هناك اختلاف بين فقهاء القانون الدولي الذين حصر أغلبهم استخدام القوة كونه مصطلح يعبر عن القوة العسكرية، بينما بعضهم نسبوا هذا المصطلح لجميع أساليب التدخل سواء العسكرية، أو الاقتصادية، أو السياسية، وغيرها من أساليب التدخل، لكن يبقى التدخل العسكري أكثر فعالية وخطورة عن باقي الأساليب الأخرى بإعتبار كل استخدام للقوة من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، لكن للقاعدة استثناءات من شأنها أن تسمح بالقيام بالتدخل العسكري وفق شروط ضيقة للقيام به.

تعتبر الأزمة الأوكرانية؛ على الصراعات التي شهدتها جمهورية أوكرانيا منذ أواخر عام ٢٠١٣، والتي أدت إلى انعكاسات دولية واسعة، لما مسها من تدخلات خارجية لا سيما الروسية و الغربية في إطار التنافس على مناطق النفوذ، فأوكرانيا – مركز الأزمة العالمية الجديدة – تحتل موقعاً حساساً بين روسيا وأعضاء حلف شمل الأطلسي "الناتو". وتتمثل وجهة النظر الأمريكية

والأوروبية بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يُعد جزءًا مهماً من بناء أوروبا كاملة وحرة وآمنة[١].

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية – ممثلة في الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، بسبب ما أعلنته روسيا من أن التقارب الأوكراني مع الغرب الذي أخذ عدة أشكال؛ مثل الحديث عن انضمام أوكرانيا إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإعلانها نيتها امتلاك سلاح نووي، وعدم استجابة الغرب لمخاوف روسيا الأمنية إزاء تزايد النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي الغربي في أوكرانيا، وهي أمور تُهدد المصالح الروسية الحيوية وأمنها القومي، و من ثم أعلنت روسيا أن هدفها من اجتياح أوكرانيا هو العمل على إسقاط النظام بقيادة الرئيس زيلينسكي، ونزع سلاح أوكرانيا، ومنعها من الإنضمام إلى عضوية حلف الناتو، وإجبارها على الإعتراف بالوضع القائم المتمثل في ضم

(1) Steven Woehrel, Ukraine: Current Issues and U.S. Policy, Congressional Research Service, May 8, 2014, p. 1. At http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33460.pdf

روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤م، واستقلال كلٌ من لوجانسك ودونيتسك في منطقة دونباس الواقعة شرقي أوكرانيا في ٢١ فبراير ٢٠٢٢م. وأكدت الحرب الروسية الأوكرانية ضرورة إعادة النظر في حسابات الغرب تجاه روسيا ومصالحها في الأمن الأوروبي؛ لأنها ترتبط- بشكل كبير - بمصالح أوروبا واستقراراها.

أهمية البحث:

يُعد موضوع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا من أهم المواضيع التي تصنع الجدل في القانون الدولي العام والأكثر إهتماماً في الوقت الحالي، لما له من آثار خصوصاً على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية كمفهوم عام، والتدخل العسكري كمفهوم خاص للتدخل الدولي أو كأسلوب من أساليب التدخل بإعتبار أن استخدام القوة أمرٌ محرم دولياً، ويتناقض - أي التدخل العسكري- مع مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، كما تُعد أوكرانيا حالة تطبيقية للتدخل الدولي واتباع أسلوب التدخل العسكري، الأمر الذي يقتضي وجوب إظهار مدى تأثير التدخل العسكري في

أوكرانيا على سيادة الدولة والبحث في مدى الشرعية القانونية للتدخل الواقع على أوكرانيا في إطار قواعد القانون الدولي.

إشكالية البحث:

يطرح موضوع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا تساؤلاً جوهرياً ومهماً للغاية وهو: ما مدى مشروعية التدخل العسكري الروسي الذي حدث في أوكرانيا خلال العملية العسكرية الأخيرة التي اندلعت في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢م ؟

أسباب اختيار الموضوع:

١- على اعتبار أن الحرب الروسية الأوكرانية من القضايا المثارة حالياً على الساحة الدولية، وذلك بسبب التدخل الخارجي من قبل قوتين هما روسيا والقوى الغربية.

٢- إلقاء مزيداً من الضوء على العلاقات الروسية الغربية على اعتبار أن الأزمة تعكس صورة التنافس الدولي على مناطق النفوذ.

٣- لمعرفة أكبر قدر من الحقائق حول التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، فهي تُعد أزمة ذات أبعاد إستراتيجية عالمية.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا أن الموضوع لم يتم تناوله بالقدر الكافي نظراً لحداثة الموضوع، وأن الحرب الروسية الأوكرانية ما زلت مشتعلة، ومما يعني أيضاً ندرة المصادر والمراجع وبالتالي صعوبة الحصول على المصادر والمراجع والمعلومات الكافية والضرورية للإلمام بالموضوع كاملاً وطرحه كما يجب.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في إبراز مفهوم التدخل العسكري، ومدى مشروعية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ووصف التدخل العسكري في ميثاق الأمم المتحدة وفي القواعد الدولية الأخرى، وكذلك تحليل الوقائع والأسباب التي كانت وراء هذا التدخل؛ بالإضافة إلى المنهج التاريخي في استعراض التأصيل التاريخي لأسباب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ومن ثم استخلاص النتائج وترتيب التوصيات، مع الرجوع للمصادر القانونية في جمع المادة العلمية وتحريرها وتوثيقها، تدعيم المادة العلمية – قدر المستطاع – بالأحكام القضائية الصادرة من المحاكم

المختصة؛ والأحكام والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، مع التركيز على موضوع البحث وتجنب الإطالة والإستطراد في تناول وعرض الموضوع.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: دوافع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

المطلب الأول: أهمية أوكرانيا الإستراتيجية.

المطلب الثاني: الجهود الدولية لحل الأزمة الأوكرانية (اتفاقية مينسك الأولى والثانية).

المبحث الثاني: مدى مشروعية استخدام روسيا للقوة ضد أوكرانيا.

المطلب الأول: مشروعية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للحرب الروسية الأوكرانية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

دوافع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا

تمهيد وتقسيم:

ارتبطت أوكرانيا بمصالح القوى الكبرى، وذلك لما تتمتع به من مقومات جيوسياسية جعلتها في حقب زمنية مختلفة منطقة تصارع وتنافس دولي بين الإمبراطوريات القديمة وبين الغرب وروسيا الإتحادية اليوم، فالصراع بين الغرب وروسيا على المناطق والدول العازلة كان له الأثر الكبير في ثبات استراتيجيات الطرفين تجاه بعضهما على الرغم من اختلاف السلوك والسياسات[١]. ونتناول أسباب ودوافع التدخل العسكري في أوكرانيا في مطلبين رئيسيين على النحو التالي:

المطلب الأول: أهمية أوكرانيا الإستراتيجية.

المطلب الثاني: الجهود الدولية لحل الأزمة الأوكرانية (اتفاقية مينسك الأولى والثانية).

(1) Klaus Dodds, Geopolitics: A Very Short Introduction, Oxford University Press: New York, 2007, p. 4.

المطلب الأول

أهمية أوكرانيا الإستراتيجية

تمهيد وتقسيم:

تُعد الأزمة الأوكرانية من الأزمات ذات الإهتمام الكبير؛ وهذا لأهمية أوكرانيا الكبيرة للغرب وروسيا على حد سواء؛ وذلك من الناحية الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية. ولم تكن الأزمة التي بدأت أواخر عام ٢٠١٣ حدثاً منفصلاً بل امتداداً لحالة عدم الإستقرار التي شهدتها أوكرانيا منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، وتسعى الأطراف إلى تحقيق أهدافها دون الوصول إلى المواجهة العسكرية ودون فقدان مصالحها مع بعضها البعض[١]. ونظراً لما تحظى به أوكرانيا من أهمية إستراتيجية ناتجة عن موقعها الجغرافي المتميز، وتوافر الموارد الطبيعية في أراضيها إلى جانب وجود التنوع الديمغرافي، لذا يتوجب علينا استعراض الأهمية الإستراتيجية

[١] راجع البوابة العربية إلى أوكرانيا على الموقع الإلكتروني:
http://www.ukraine.ae/ae/economy

لأوكرانيا والتي كانت من أهم أسباب التدخل العسكري الروسي فيها؛ وهي كالآتي:

أولاً: أهمية أوكرانيا الجيوسياسية لروسيا:

تقع أوكرانيا في منطقة إستراتيجية مهمة فهي تُصنف ضمن الدول العازلة؛ أي الدول التي تعزل بين قارتين، فهي ضمن حزمة الدول التي تقع بين روسيا وأوروبا. كما أن مساحتها الكبيرة وضعتها في المرتبة ٤٤ عالمياً من حيث المساحة، وتتكون من مشهد جغرافي يجعله محط جذب خارجي بالإضافة إلى الكثافة السكانية، كذلك فإن مساحة أوكرانيا الكبيرة وإطلالها على المياه الدافئة، جعلت النظرة الروسية إليها ثابتة: حيث تعتبرها الحديقة الخلفية لها ومنه لأوكرانيا أهمية إستراتيجية لروسيا. وهي جزء من حزام الأمان الجغرافي، كما أنها حاجز طبيعي بين الغرب وروسيا بالإضافة إلى

أنها أقرب الطرق من روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي(١).

كذلك فنسبة الطاقة التي تسوقها روسيا لأوربا عبر لأوكرانيا تبلغ ٨٠ %، كما أن تراجع مخزونات الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الاقتصاد الغربي إلى مزيد من إمدادات الطاقة مستقبلاً جعل روسيا تعمل بأقصى جهد للحفاظ على أوكرانيا كمعبر لأنابيب الطاقة، خاصةً أن روسيا تريد وضع يدها على نفط بحر قزوين وتوريده نحو أوروبا وقطع الطريق على المشروع الأوروبي التركي "تاناب"

(1) Helena Yakovlev Golani: Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine, the European forum at the Hebrew University of Jerusalem, 2011, p. 39.

الذي يُعتبر مشروع القرن والذي يهدف لتخلص أوروبا من صراع النمر الأوكراني[١].

كما تُعتبر روسيا أوكرانيا بلداً إستراتيجياً من الناحية العسكرية بإعتباره بلداً عازلاً بينهما وبين دول حلف الناتو واحتلالها لشرق أوكرانيا هو تمهيد لخوض أي حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية، التي تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لروسيا، ولم يكن المنظر القادم من العالم الخارجي عبر أوكرانيا هو السبب الذي جعل روسيا تتمسك بأوكرانيا بل إدراك الروس لموقعهم الذي لا يملك منافذ بحرية فيما أن جنوب أوكرانيا يطل على البحر الأسود والتي تصل في نهايتها بمضيق البوسفور، فإن روسيا جعلت في مقدمة سياستها الخارجية السيطرة على أوكرانيا[٢].

ثانياً: أهمية أوكرانيا الجيوسياسية للغرب:

يرى الغرب في أوكرانيا أنها الأرض التي من خلالها يمكن نقل النموذج الغربي إلى روسيا ومن ورائها القوقاز وآسيا الوسطى، ومن

(1) Zbigniew ,Brezenski, The grand chessboard : American primacy and its geostrategic, imperatives, (Basic books): New York, 1998, p 107.

(2) Helena Yakovlev Golani, Op., Cit., p. 40.

أجل التمهيد الفعلي للسيطرة على الخيرات العظيمة التي تحويها أراضي ما يعرف في الغرب بأوراسيا الأطلسية حيث توفر مناطق آسيا الوسطى لوحدها على أكثر من ٣٤ % من احتياطي الطاقة العالمية. لكن نظر الغرب لا يتوقف عند ذلك بل يرى أن أوكرانيا هي مفتاح السيطرة على طريق الحرير الذي يُعتبر مؤشر السيطرة الحقيقية على العالم، أي أن السيطرة على الأراضي الواقعة ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية مروراً بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولاً إلى الهند والصين إنما يمر عبر السيطرة على أوكرانيا، ومنافذها البحرية(١).

كما أن غرب أوكرانيا ينتمي ثقافياً وحضارياً إلى أوروبا، فهو ينتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية، متمسكاً باللغة الأوكرانية، ومجتمع زراعي وله علاقات أقوى بدول أوروبا الشرقية التي أصبحت عضواً في الإتحاد الأوروبي، بينما ينتمي الجزء الشرقي إلى روسيا وكذا الكنيسة الأرثوديكسية، ويحافظ على ولاء خاص لروسيا، وبهذا

(1) Zbigniew,Brezenski, The grand chessboard : American primacy and its geostrategic, imperatives, (Basic books): New York, 1998, p 121.

تُعتبر أوكرانيا بالنسبة لأوروبا بمثابة الجدار العازل بينها وبين روسيا، فأوكرانيا بالنسبة لأوروبا تلعب دور الرابط بين الشرق والغرب، ودوراً هاما في تحقيق الإتحاد الأوروبي الكبير؛ والذي يضم كل دول أوروبا الشرقية ودول البلقان، ولهذا ركز الإتحاد الأوروبي على تحرير نظام التأشيرات مع أوكرانيا مقابل حزمة إصلاحات هامة، ووقع اتفاقيات شراكة تجارية بينه وبين أوكرانيا ورفع التعاون الاقتصادي[١].

ثالثاً: أهمية شبه جزيرة القرم الإستراتيجية:

تكتسب شبه جزيرة القرم أهميتها الإستراتيجية من تمركزها في البحر الأسود على مقربة من مضيقي البوسفور والدردنيل الذين يربطانه بالبحر الأبيض المتوسط من جهة، والقوقاز من جهة أخرى. وكانت القرم جزءًا من الدولة العثمانية وكان معظم سكانها من الأصول التركية، بعد ضعف الدولة العثمانية بدأ يظهر تواجد الإمبراطورية الروسية في المنطقة واحتلت الجزيرة عام ١٧٨٣، ثم قام (جوزيف

(1) Thomas, Ghraham, U.S Relations facing reality pragmatically, Washington : (Center for strategic & International studies, July, 2008), p12.

ستالين) بتهجير أهلها عام ١٩٤٤، ووزعت أراضيهم على العمال القادمين من روسيا ليعظم وجود الروس في الإقليم، تسمية القرم هي كلمة تركية تعني القلعة أو الحصن، وتعتبر شبه جزيرة القرم حتى ١٩٥٤ جزءًا من روسيا[١].

ويُشكل الروس من سكانها حوالي ٥٠% والأوكران ٣٠ % والباقي من المسلمين، وتتمتع بموقع إستراتيجي هام وبها العديد من الثروات الطبيعية" البترول، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، النحاس، الحديد، المنجنيز، والرصاص، والثروات الزراعية، وتحتل شبه جزيرة القرم أهمية كبيرة لأمن روسيا الإستراتيجي كونها تحتوي على ميناء (تسيفاستوبول)؛ الذي يضم أكبر أسطول بحري روسي ورمز للقوة البحرية الروسية، كما تشكل القرم قاعدة للإنطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تُشكل هاجساً للحكام

---

[١] بريماكوف يفغيني ؛ ترجمة عبد الله حسن: العالم دون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ط١، دار الفكر: سوريا، ٢٠١٠، ص ١٤٠ وما بعدها. راجع كذلك: محمد صفوات جولاق: أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمال، مركز الجزيرة للدراسات: الدوحة، ٢٠١٤، ص ٣. على الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/3/20/20143201262418371Ukraine%20and%20cession%20Crimea.pdf

الروس على مر التاريخ، كما أنها تؤمن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري [١].

رابعاً: أهمية أوكرانيا الجيواقتصادية:

تمتلك أوكرانيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية خصبة حيث تضم ٢٢ % من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما تُعتبر ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتُعتبر أوكرانيا كذلك دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب، وواحدة من أكبر عشر دول المصدرة للأسلحة، بالإضافة إلى أنها تمتلك أهمية اقتصادية لدى روسيا بإعتبارها معبر لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل، على الجانب الآخر فهي تُعد أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا، كما أن التجارة بين أوكرانيا وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني، فضلاً عن مجال الإنتاج

(١) د. نظير محمود أمين: التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية: كركوك، ع ١٠، ٢٠١٤، ص ٣٣٤.

الزراعي، وتُعد الموانئ في أوديسا وسباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود [١]. فصناعات الحديد والصلب تُعتبر من القطاعات للاقتصاد الأوكراني كما تُعتبر المصادر الرئيسية للمواد الهندسية والسلع التصديرية، أما بالنسبة للنفط والغاز فيوجد لأوكرانيا رواسب، وأوكرانيا تمتلك أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا حيث يبلغ ١,٢ ترليون متر مكعب، حيث يقع حقل (بوزيفسكا) في شرق أوكرانيا والذي يمتد من سلوفيانسك بين محافظة دونيتسك إلى محافظة فاركوف. أما حقل أوليكا فيقع في غرب أوكرانيا يمتد من محافظة الفوق إلى محافظة ايفاتا فرانكوفسك(٢). كما تنتج أوكرانيا محصول كبير من القمح حيث تُعتبر " سلة خبز أوروبا". وقد تأثر الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية سنة ٢٠٠٨، حيث واجهته مشاكل كبيرة فرضت عليها اللجوء

(١) حمزة جمول، أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، جريدة الأخبار، ع ٢٢٣٣، أغسطس ٢٠١٤، ص ٢.

(٢) أوكرانيا الإقتصاد والصناعة على الموقع الإلكتروني: http://ukraine-arabia.ae/ae/economy/uidistry

لإصلاحات هيكلية في جميع القطاعات، كما شهدت أوكرانيا حالة من الركود الاقتصادي في سنة ٢٠١٣، وذلك بسبب القيود التجارية المفروضة بروسيا وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، حيث قُدر إجمالي ديون أوكرانيا بحوالي ٨٠ مليار دولار. كما أعلن صندوق النقد الدولي في ٢٠١٤ أنه سيقدم ٢٧ مليار دولار أمريكي خلال السنوات السبع القادمة. وقد استمر الركود في أوكرانيا حتى سنة ٢٠١٥، وذلك بسبب تفاقم الأزمة بشرق أوكرانيا ما أثر بشكل كبير على الصناعة والتصدير. بلغ التضخم سنة ٢٠١٥ نسبة ٥٧,٥%[١].

[١] راجع البوابة العربية إلى أوكرانيا: الإقتصاد على الموقع الإلكتروني: http://www.ukraine.ae/ae/economy

المطلب الثاني

الجهود الدولية لحل الأزمة الأوكرانية (اتفاقية مينسك الأولى والثانية)

تمهيد وتقسيم:

شهدت أوكرانيا العديد من الإشتباكات التي كانت على أشدها بين الأوكرانيين والإنفصاليين، والذي دفع بممثلين من كييف وموسكو والإنفصاليين الموالين لروسيا بعقد إجتماع مينسك وذلك بهدف التوصل إلى خطة سلام لوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. ولبيان الجهود الدولية لحل الأزمة الأوكرانية وما تم الإتفاق عليه، يتوجب علينا استعراض لكل من اتفاقية مينسك الأولى والثانية كالآتي:

أولاً: اتفاقية مينسك الأولى:

تم توقيع اتفاقية مينسك يوم الجمعة ٥ سبتمبر ٢٠١٤ في مينسك عاصمة بيلاروسيا، تتضمن هذه الاتفاقية والتي تم توقيعها بين كلٌ

من روسيا، وأوكرانيا، وفرنسا وألمانيا ١٣ بنداً[١]. وكان أساس هذا الاتفاق مبادرة تقدم بها الرئيس الروسي (بوتين)، وتتكون من شقين كالتالي:

١- عسكري: ويتضمن وقف العمليات الهجومية العسكرية في منطقتي دونيتسك ولوجانسك، بالإضافة إلى إنشاء آلية مراقبة دولية لتطبيق وقف إطلاق النار، ووقف استخدام الطيران الحربي في مناطق النزاع.

٢- إنساني: ويتضمن تبادل الأسرى وفتح ممرات إنسانية وإرسال معدات لإعادة إعمار البنى التحتية[٢].

بنود اتفاقية مينسك الأولى الـ (١٣)[٣]:

١- ضمان وقف فوري لإطلاق النار.

---

(١) غراسيا بيطار: ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية، منشور على الإنترنت:
http://m.amayadeen.net/news/politics/706914/

(٢) شرف رشيد، هل يصمد الاتفاق بين كييف والانفصاليين طويلا؟ ، منشور على الإنترنت:
http://www.aljazeera.net/news/reportsendinterviews/2014/918

(3) «Minsk Protocol »: Organization for security and co-operation in Europe. September 5, 2014

٢- ضمان مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣- لا مركزية السلطة، بما في ذلك من خلال اعتماد القانون الأوكراني بشأن أمر مؤقت للحكم الذاتي المحلي في مناطق معينة من دونيتسك ولوجانسك.

٤- ضمان المراقبة الدائمة للحدود الأوكرانية الروسية والتحقق من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال إنشاء مناطق أمنية في المناطق الحدودية لأوكرانيا والإتحاد الروسي.

٥- الإفراج الفوري عن جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني.

٦- سن قانون يمنع محاكمة ومعاقبة الأشخاص فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في بعض مناطق ولايات دونيتسك ولوجانسك.

٧- مواصلة الحوار الوطني الشامل.

٨- اتخاذ تدابير لتحسين الوضع الإنساني في دونباس.

٩- ضمان إجراء انتخابات محلية مبكرة وفقاً للقانون الأوكراني.

١٠- حكم ذاتي مؤقت محلي في مناطق معينة في دونيتسك ولوجانسك.

١١- سحب الجماعات المسلحة غير المشروعة والمعدات العسكرية، وكذلك المقاتلين والمرتزقة من أراضي أوكرانيا.

١٢- اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار لمنطقة دونباس.

١٣- توفير الأمن الشخصي للمشاركين في المشاورات.

ولكن بعد توقيع اتفاقية مينسك بأسبوعين تقريباً، كان هناك العديد من الإنتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار من قبل طرفي النزاع، واستمرت المحادثات في مينسك وتم الاتفاق على متابعة بروتوكول مينسك في ١٩ سبتمبر ٢٠١٤، بمذكرة تتضمن بعض التدابير لحفظ السلام منها: سحب الأسلحة الثقيلة على بعد ١٥ كيلو متر على كل جانب وإنشاء منطقة عازلة، حظر العمليات الهجومية، حظر تحليق الطائات المقاتلة فوق المنطقة الأمنية، وسحب جميع

المرتزقة الأجانب من منطقة النزاع، وإنشاء بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة تنفيذ اتفاق مينسك[١].

ومع حلول يناير ٢٠١٥ انهار بالكامل وقف إطلاق النار في اتفاق مينسك، وبدأ تبادل الإتهامات بين الإنفصاليين وكييف بإنتهاك الاتفاق، حيث اعتبر "آدم إيرلي" المتحدث السابق بإسم الخارجية الأمريكية؛ أن وقف إطلاق النار يقوي موقف الإنفصاليين الموالين لروسيا وأكد أن روسيا تستخدم كل الوسائل من أجل تحقيق نوع من الإستقلالية الذاتية برعاية روسية حتى لا تتجه نحو المعسكر الغربي، كما أكد أيضاً على أن الرئيس الروسي (بوتين) يطمح إلى إحياء زمن الإمبراطورية لروسيا. ومنه استمرار الإشتباكات في شرق أوكرانيا ما هو إلا دليل على فشل اتفاقية مينسك الأولى؛

(1) « Memorandum of 19 September 2014 outthinking the parameters for the implementation of amendments of the Minsk Protocol ». Organization for serenity and co-operation in Europe. 19 September 2014.

لأنها لم تستطع تحقيق اللازم في أوكرانيا، الأمر الذي دفع بطرفي النزاع إلى التوجه إلى مفاوضات جديدة. [1]

ثانياً: اتفاقية مينسك الثانية:

تم التوقيع على اتفاقية مينسك الثانية في ١٢ فبراير ٢٠١٥، ودخلت حيز التنفيذ في ١٥ فبراير ٢٠١٥. وفيما يخص "إتفاقية مينسك الثانية"، فإنه كان هناك تخوف في أواسط الأطراف، بأن اتفاق "مينسك الثاني" يذهب أبعد من الاتفاق الأول، الذي نص بدوره على وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، ومن المتوقع لجوء الطرفان مجدداً للتفاوض، وفقاً لمذكرة "بودابست" لعام ١٩٩٤، حيث تعهد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها، وعدم التهديد بالقوة أو استخدامها معها، في مقابل تخليها عن السلاح النووي، و لقد ساهمت الاتفاقيات المذكورة بشكل نسبي في التخفيف، من حدة التصعيد العسكري مع روسيا، و فتحت الباب للتفاوض، لكن

[1] الدلالات الإستراتيجية لوقف إطلاق النار بأوكرانيا : على الموقع: http://aljazeera.net/programs/behindthenews

حكومة كييف أصرت على نشر قوات حفظ السلام، في شرقي أوكرانيا، و المطالبة بإستعادة أوكرانيا، في حين أكدت موسكو، على أنه ما كان يجري في أوكرانيا شأنٌ داخلي[١].

نرى من جانبنا أن اتفاقية مينسك الثانية استطاعت تحقيق السلام ولو بشكل نسبي في أوكرانيا وعكست الإهتمام الدولي بالقضية.

(1) The Guardian: Ukraine Ceasefire Agreed at Belarus Talks, Feb. 15, 2015. http://www.thegrandian.com/world/2015/feb/12/Ukraine-crisis-reports-energeof-in-Minsk-talks

أوكرانيا والمناطق الحدودية المتنازع عليها مع روسيا

أوكرانيا في لمحة

المساحة
603,550 كم²
(أكبر الدول التي تقع أراضيها بالكامل داخل أوروبا)

عدد السكان
44 مليون نسمة

الديانات الرئيسة
المسيحية الأرثوذكسية، والكاثوليكية والبروتستانتية

اللغة الأساسية
الأوكرانية (اللغة الرسمية)
الروسية

نظام الحكم
جمهورية ديمقراطية برلمانية - رئاسية

الناتج المحلي (GDP)
155.6 مليار دولار أميركي

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP Per Capita)
3,727 دولارًا أميركيًا

المبحث الثاني

مدى مشروعية استخدام روسيا للقوة ضد أوكرانيا

يُعد التدخل الدولي محل جدل في القانون الدولي والمواثيق الدولية والإقليمية باعتباره يمس مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدول والذي هو أهم المبادئ المتفق عليها في جميع القواعد القانونية الدولية، لكن يبقى التدخل الدولي له وجود قانوني يحدد ما إذا كان التدخل شرعياً أو غير شرعي(١).

ومن هذا المنطلق نتناول مدى مشروعية استخدام روسيا للقوة ضد أوكرانيا في إطار قواعد القانون الدولي في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: مشروعية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للحرب الروسية الأوكرانية.

(١) د. سامح عبد القوي السيد: التدخل الدولي بين الشرعية وعدم الشرعية وانعكاساته على الساحة الدولية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٣٧.

المطلب الأول

مشروعية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة:

من أهم المبادئ التى يقوم عليها القانون الدولي مبدأ "عدم التدخل"، وهذا المبدأ يُعد أحد أعمدة سيادة الدولة، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة فى فقرته السابعة من المادة الثانية على مبدأ عدم التدخل فى شئون الدول، حيث نصت هذه المادة على أنه: " ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول، وليس فيه ما يقتضي الدول الأعضاء أن يعرضوا مثل تلك المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ، لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع من الميثاق[١].

(١) راجع المادة (٢) فقرة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة. راجع كذلك: د. على صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط١١، منشأة المعارف: الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٢٢٤. أيضاً: د. عبد الفتاح عبد الرازق محمود: النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي المعاصر، دار دجلة للنشر: العراق، ٢٠٠٩، ص ١٣.

أما بخصوص استخدام القوة العسكرية، نصت المادة ٢ / ٤ من ميثاق الأمم المتحدة على عدم استخدام القوة[١]، وهي بمثابة السند القانوني لتحريم التدخل العسكري. وقد أكدت قرارات الجمعية العامة على أهمية مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، حيث صدر العديد من القرارت في هذا الإطار أهمها القرار رقم (٢١٣١)[٢]، والقرار (٢٦٢٥)[٣]، وتلك القرارات تؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول أو المساس بإستقلالها وأمنها[٤].

(١) راجع المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.
(٢) راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٣١) والصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٦٥.
(٣) راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٦٢٥) والصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٠.
(٤) د. محمد السعيد الدقاق: الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر: الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص٢٣٥. راجع كذلك: د. إبراهيم محمد العناني؛ د. حازم محمد عتلم: أصول القانون الدولي العام، دار النصر للطباعة: القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٢٨.

ثانياً: مجلس الأمن بخصوص والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا:

في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ اجتمع مجلس الأمن الدولي لتمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا، وكما هو مُتوقع استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو)، بينما امتنعت الصين والهند والإمارات العربية المتحدة عن التصويت وبالتالي لم يعتمد مشروع القرار[١].

ثالثاً: قرار الجمعية العامة بسحب روسيا قواتها من أوكرانيا:

في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية دولية للتعويض عن الأضرار والخسائر والإصابات الناجمة عن الغزو الروسي بالإضافة إلى سجل لتوثيق الأدلة والإدعاءات، ، وصدر القرار بتأييد ٩٤ دولة، ومعارضة ١٤، وامتناع ٧٣ عن التصويت. وتقر الوثيقة بوجوب محاسبة روسيا على انتهاكات القانون الدولي في أوكرانيا، كما يجب أن تتحمل العواقب القانونية لجميع أفعالها غير المشروعة

(١) راجع الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095042

دولياً، بما في ذلك تقديم تعويضات عن عن الضرر. كما يعيد القرار التأكيد على سيادة أوكرانيا ويدعو روسيا مرة أخرى إلى " وقف استخدام القوة ضد أوكرانيا"[١].

رابعاً: المجلس الأوروبي والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا:

في اجتماعه الخاص المُنعقد في بروكسل بتاريخ ٣٠، ٣١ مايو ٢٠٢٢ اعتمد المجلس الأوروبي عدة قرارات تتخلص في إدانة المجلس الأوروبي للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وحث روسيا على الإنسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الأوكرانية، كما فرض العديد من العقوبات الإقتصادية على الجانب الروسي؛ التي تخص الطاقة والغذاء وغير ذلك في عدة مجالات اقتصادية حتى توقف روسيا عن المضي قدماً في هذه الحرب[٢].

(١) راجع الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115502

(٢) راجع قرارات الإجتماع الخاص للمجلس الأوروبي المنعقد بتاريخ ٣٠ – ٣١ مايو ٢٠٢٢.
Special meeting of the European Council, Brussels: (30 and 31 May, 2022), EUCO 21/ 22, CO EUR19, CONCL 4.

=

وجدير بالإشارة أن المجلس الأوروبي نادراً ما يتخذ قرارات مُلزمة أو يُصدر توجيهات أو يُشرع قوانين واجبة التطبيق والنفاذ الفوري.

خامساً: محكمة العدل الدولية والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا:

أصدرت محكمة العدل الدولية في السادس عشر من مارس ٢٠٢٢م، حكماً تطالب فيه القوات الروسية بتعليق عملياتها العسكرية فوراً في أوكرانيا(١)، ومن المعلوم أن أساس طرح الدعاوى أمام محكمة العدل الدولية، ووفقاً للمادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة، هو رضا الأطراف، أو القبول باختصاص المحكمة ضمن إتفاقية ومعاهدة مسبقة، محكمة العدل الدولية بتت في موضوع صلاحيتها وتم قبول الإختصاص القضائي للنظر في شكوى

=
https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/european-council/2022/05/30-31/

(١) حكم محكمة العدل الدولية منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2022/03/109647

أوكرانيا ضد روسيا، الأساس الذي استندت عليه المحكمة هو إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وبالتحديد المادة (٩) التي تعطي الحق للمحكمة النظر بشكوى أحد أطراف المعاهدة (روسيا وأوكرانيا كلاهما طرف في المعاهدة) فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق نصوص المعاهدة[١]. صدر القرار بموافقة ١٣ قاضي ورفض قاضيين (نائب رئيس المحكمة الروسي كيريل جيفورجيان، والقاضية الصينية شيويه هانكين)[١]. قرار محكمة العدل الدولية صدر بناءًا على الفقرة الأولى من المادة ٤١ من النظام الأساسي – لمحكمة العدل الدولية (اتخاذ تدابير مؤقتة)، قرار المحكمة باتخاذ تدابير مؤقتة لا يعني أنها حكمت لصالح

(١) المادة (٩) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ١٩٤٨م " تعرض على محكمة العدل الدولية، بناءاً على طلب أي من الأطراف المتنازعة، النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الإتفاقية، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسئولية دولة ما عن إبادة جماعية أو عن أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة.
المادة (٣) "يعاقب على الأفعال التالية: الإبادة الجماعية، التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية، التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، الإشتراك في الإبادة الجماعية".

أوكرانيا ضد روسيا وإنما يعني أن النظر في القضية مستمر ولم يبت فيها بعد(٢).

المطلب الثاني

الآفاق المستقبلية للحرب الروسية الأوكرانية

من الصعب التنبوء بما سيحدث مستقبلاً وما ستصل إليه أحداث هذه الحرب، والتي آثارها ليست ممتدة فقط لأوروبا وإنما لكل دول العالم، ولكن يمكننا أن نتصور مجموعة من السيناريوهات التي يمكن أن تحدث وهي كالتالي:

١- استمرار الصراع وانقسام أوكرانيا:

إن واقع أوكرانيا الجيوسياسي يفرض حدوث انقساماً محلياً داخلياً، حيث حيث ضعف قدرة أوكرانيا على التوحد الداخلي، وكذلك

=

(١) انظر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https//news.un.org/ar/story/2022/03/1096472

(٢) راجع المادة (٤١) فقرة (١) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والخاص بحالة إتخاذ تدابير مؤقتة.

سيطرة الإنفصاليين على الحدود بين أوكرانيا وروسيا، والتي حسب رؤية الغرب هي بمثابة معبر لتأمين وتمرير السلاح من روسيا لهم. كما أنه من المحتمل أن تتحول أوكرانيا إلى ساحة حرب بالوكالة بين كل من الغرب وروسيا، لذلك فمن الوارد انقسام أوكرانيا إلى قسمين، قسم شرقي تابع لروسيا، وآخر غربي تابعاً لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

٢- تسوية الأزمة الأوكرانية وتقاسم المصالح:

من المعلوم أن روسيا لا تزال في حاجة إلى أوروبا، والعكس صحيح، حيث أن روسيا بحاجة إلى الإستثمارات الغربية، ورجال الأعمال الروس يسعون للربط بين موسكو وعواصم المال في أوروبا خاصة لندن وبرلين وباريس، والتي تمثل هي الأخرى ملاذاً آمناً للأموال الروسية المهربة للبنوك الغربية، ،كما أن أوروبا في حاجة إلى روسيا خاصة في مجال إمدادات الطاقة من البترول والغاز الروسي، كذلك فإن روسيا على الرغم من ابتزازها لأوروبا

[1] د. أسماء حداد: الحروب الهجينة: الازمة الأوكرانية أنموذجاً، مجلة مدارات سياسية: الجزائر، عدد ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٢٣.

بسبب إمدادات الغاز، إلا أنها لا تزال بحاجة ماسة للأسواق الأوروبية لتصدير الغاز[١]. وما يعزز هذا التيار، الذي يدعو إلى إتباع التسوية الدبلوماسية والحل السلمي لا التدخل العسكري للأسباب التالية:

- أنه من الصعب هزيمة روسيا من قبل الجيش الأوكراني، حتى مع الدعم الكبير والهائل لها من الغرب[٢].
- تأكيد الرئيس الروسي (بوتين) الدائم على أن روسيا مستعدة لدفع ثمن كبير مقابل أوكرانيا[١].
- كما أن التهديد بإستخدام السلاح النووي من جانب روسيا له اعتبارات كبيرة جداً، فإن اختبار عزيمة الرئيس الروسي (بوتين) وإصراره أمر خطير، إذ من الصعب التنبؤ بردود

(1) Andrew C. Kuchins: Alternative Future for Russia to 2017, Center for Strategic and International Studies, the CSIS Press, Washington D.C., 2007, p. 21.
(2) Steven Pifer, and others, "Preserving Ukraine's independence, resisting Russians aggression : what the USA and NATO must do ", Brookings, at http://brook.gs/1zNAcvQ

أفعاله، خصوصاً إذا شعر أن الأمور قد خرجت من يده وتم حصاره في زاوية ضيقة[٢].

مما سبق وبناءًا على هذه الإعتبارات، نتوقع أن تنتهي الحرب الروسية الأوكرانية بإتفاق أطرافها على مبادئ تخدم مصالحها، وأن أوكرانيا ستبقى دولة عازلة ما بين الشرق والغرب.

=

(1) Alina Polyakova, " Diplomatic maneuvers ", U.S News, at : http://bit.ly/1vpFAti

(2) Stephen M, Walt ; "Why Arming Kiev is a really bad idea? " , Foreign policy, 9th Feb 2015, at : http://atfp.co/1DOOLUR

خاتمة

وختاماً لموضوع بحثنا يمكننا القول بأن التدخل هو سلوك موجود منذ القدم، وتتفق جميع الأحكام والمواثيق الدولية للمنظمات الدولية أو الإقليمية على عدم التدخل في شئون الدول الداخلية، ويكون التدخل العسكري في ظل ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الفصل السابع منه، وتحت إشراف وتنفيذ مجلس الأمن الدولي سواء بتفويض منظمة إقليمية أو إنشاء قوة دولية لممارسة التدخل العسكري وفق أحكام الفصل السابع.

وبخصوص التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا؛ فإن القيادة الروسية على اختلاف توجهاتها لديها قناعة بأن أوكرانيا، لا يمكن أن تكون خارج إستراتيجية الأمن القومي الروسي، كما أن هناك إستمرارية في الفكر الإستراتيجي ما بين الإتحاد السوفيتى سابقاً، وروسيا الإتحادية حالياً، ولعل أن ضم شبه جزيرة القرم وما تبعها من التدخل عسكرياً كما ذكرنا، يُبرز مدى فعالية ومرونة الإستراتيجية الروسية الجديدة التي تصبو من خلالها لبلوغ هدفها الأسمى في استرجاع هيبتها على الساحة الدولية.

وبعد دراستنا هذه نقوم بتقديم بعض المقترحات والتوصيات:

- يجب أن يخضع التدخل الدولي سواء العسكري أو غيره في أوكرانيا إلى ضوابط قانونية بعيداً عن الأهداف السياسية للدول المتدخلة.
- ضرورة أن يتحلى أطراف النزاع بالمسئولية تجاه ما يحدث و وقف النزاع المسلح والجلوس إلى طاولة المفاوضات والحوار، وإبعاد أي طرف آخر لتجنب أي خلط لأوراق التفاوض خدمةً لمصالحهم الخاصة، على أن تكون المفاوضات برعاية الأمم المتحدة وليس دولة بعينها.
- إنشاء فريق دولي لمراقبة كل الأحداث التي تقع بعد ذلك لتجنب إشتعال وإستمرار الصراع مرة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

المواد والقرارات:

١- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٣١) والصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٦٥.

٢- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٦٢٥) والصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٠.

٣- قرارات الإجتماع الخاص للمجلس الأوروبي المنعقد بتاريخ ٣٠ – ٣١ مايو ٢٠٢٢.

٤- المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

٥- المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

٦- المادة (٢) فقرة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة.

٧- المادة (٢) فقرة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة.

٨- المادة (٣) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ١٩٤٨.

٩- المادة (٤١) فقرة (١) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والخاص بحالة إتخاذ تدابير مؤقتة.

١٠- المادة (٩) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ١٩٤٨.

المراجع والمصادر باللغة العربية:

١- إبراهيم محمد العناني؛ د. حازم محمد عتلم: أصول القانون الدولي العام، دار النصر للطباعة: القاهرة، ٢٠١٤.

٢- أسماء حداد: الحروب الهجينة: الازمة الأوكرانية أنموذجاً، مجلة مدارات سياسية: الجزائر، عدد ديسمبر ٢٠١٧.

٣- بريماكوف يفغيني ؛ ترجمة عبد الله حسن: العالم دون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه، ط١، دار الفكر: سوريا، ٢٠١٠.

٤- حمزة جمول، أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، جريدة الأخبار، ع ٢٢٣٣، أغسطس ٢٠١٤.

٥- سامح عبد القوي السيد: التدخل الدولي بين الشرعية وعدم الشرعية وانعكاساته على الساحة الدولية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، ٢٠١٢.

٦- عبد الفتاح عبد الرازق محمود: النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي المعاصر، دار دجلة للنشر: العراق، ٢٠٠٩.

٧- على صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط١١، منشأة المعارف: الإسكندرية، ١٩٧٥.

٨- محمد السعيد الدقاق: الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر: الإسكندرية ، ١٩٨٣.

٩- نظير محمود أمين: التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية: كركوك، ع ١٠، ٢٠١٤.

المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية:

1- «Minsk Protocol »: Organization for security and co-operation in Europe. September 5, 2014.

2- Andrew C. Kuchins: Alternative Future for Russia to 2017, Center for Strategic and International Studies, the CSIS Press, Washington D.C., 2007.

3- Helena Yakovlev Golani: Two Decades of the Russian Federation's Foreign Policy in the Commonwealth of Independent States: The Cases of Belarus and Ukraine, the European forum at the Hebrew University of Jerusalem, 2011.

4- Klaus Dodds, Geopolitics: A Very Short Introduction, Oxford University Press: New York, 2007.

5- Memorandum of 19 September 2014 outthinking the parameters for the implementation of amendments of the Minsk Protocol, Organization for serenity and co-operation in Europe. 19 September 2014.

6- Thomas, Ghraham, U.S Relations facing reality pragmatically, Washington : (Center for strategic & International studies), July, 2008.

7- Zbigniew ,Brezenski, The grand chessboard : American primacy and its geostrategic, imperatives, (Basic books): New York, 1998.

المصادر من الإنترنت:

الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095042
الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115502
الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096472
حكم محكمة العدل الدولية منشورعلى الموقع الرسمي للأمم المتحدة:
https://news.un.org/ar/story/2022/03/109647
غراسيا بيطار: ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية، منشور على الإنترنت:
http://m.amayadeen.net/news/politics/706914/
شرف رشيد، هل يصمد الاتفاق بين كييف والانفصاليين طويلا؟ ، منشور على الإنترنت:
http://www.aljazeera.net/news/reportsendinterviews/2014/918
الدلالات الإستراتيجية لوقف إطلاق النار بأوكرانيا : على الموقع:

http://aljazeera.net/programs/behindthenews

البوابة العربية إلى أوكرانيا على الموقع الإلكتروني:

http://www.ukraine.ae/ae/economy

محمد صفوات جولاق: أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمال، مركز الجزيرة للدراسات: الدوحة، ٢٠١٤. على الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/3/20/20143201262418371Ukraine%20and%20cession%20Crimea.pdf

أوكرانيا الإقتصاد والصناعة على الموقع الإلكتروني:

http://ukraine-arabia.ae/ae/economy/uidistry

البوابة العربية إلى أوكرانيا: الإقتصاد على الموقع الإلكتروني:

http://www.ukraine.ae/ae/economy

Steven Pifer, and others, “Preserving Ukraine’s independence, resisting Russians aggression : what the USA and NATO must do ”, Brookings, at http://brook.gs/1zNAcvQ

Alina Polyakova, “ Diplomatic maneuvers ”, U.S News, at : http://bit.ly/1vpFAti

Stephen M, Walt ; “Why Arming Kiev is a really bad idea? ” , Foreign policy, 9th Feb 2015, at : http://atfp.co/1DOOLUR

Steven Woehrel, Ukraine: Current Issues and U.S. Policy, Congressional Research Service, May 8, 2014, p. 1. At http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33460.pdf

The Guardian: Ukraine Ceasefire Agreed at Belarus Talks, Feb. 15, 2015.

http://www.thegrandian.com/world/2015/feb/12/Ukraine-crisis-reports-energeof-in-Minsk-talks